مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 08 / العـدد: 02 (2022)، ص 772- 787

لا أستطيع التّنفس: تأمُّلات ماركسية في الأسس المادّية للاضطهاد

I can't breathe: Marxist Reflections on The Material Foundations of Persecution

محمد لمين قوادري[1*]، محمد بن علي[2]

[1] جامعة أحمد زبانة/ غليزان (الجزائر)، mohamedlamine.kouadri@univ-relizane.dz
مخبر الانتماء: مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية.
[2] جامعة أحمد زبانة/ غليزان (الجزائر)، mohamed.benali@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/13 تاريخ القبول: 2022/12/12 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

تحتلّ مسألة الرّد الأخلاقي على عُنف الدّولة ومُمارستها للعُنصرية صدارة هذا العمل. سوف أُحاول من خلال تَصوُّر أفعال الاضطهاد أن أُبيّن بعض الطّرائق الّتي قد تُمَكِّن من فهم خِطاب الكراهية وتتبُّع مسار الاضطهاد في السّفر من الحياة الأكاديمية إلى الحياة اليومية. وسَتُصبح الأمور أكثر إرباكاً إذا ما أَلْقَينا الضّوء على الفساد السّياسي وعلى الخِطاب الّذي يُثير غضب الدّولة ويبعث فيها الذُّعر ويُظهِرُها كَكَائن خائف. وسأُفِيد في سياق بناء مُناقشتي من التُّراث الماركسي والفرانكفورتي ومن "جون إينازو"، "جوديث بتلر" و "ميلاني كلاين" بصورة أساسية كي أُبَيّن أنَّ ما يُدْعَى الاضطهاد ما هو إلّا استعراض لنمط جديد من الفاشية. وسَأُوجِّه اهتمامي نحو مقولتين جوهريّتين هما: العُنف والفردانية.

يَجبُ على الدّولة ألاّ تَغضب من سُؤال الحُرّية وتُوافق على منع نفسِها من التّدخل في نشاط الجامعة والإعلام والمُؤسّسات الدّينية والقضاء وألاّ تتّخذ القرار مكان هذه الهياكل. نحن الشّعب يجب أن نُشكِّل تضامناً حيوياً ونلتزم بالدِّفاع عن الحرّية والمُساواة وبدعم كلّ من يتعرّض للمُضايقات والظُّلم.

كلمات مفتاحية: الاضطهاد.، الحرّية.، الانتقام السّياسي.، الرّقيب.، البحث الأكاديمي.

Résumé:

L'objectif principal de ce travail est de critiquer la violence pratiquée par l'État. je vais essayer de démanteler les mécanismes utilisés par l'État. dans le discours de la haine. j'analyserais également la persécution dans différents contextes: l'université et la vie quotidienne. dénoncer la corruption politique et touts les discours qui provoquent l'État. j'ai

utilisé différentes approches pour critiquer la violence et l'individualité, à citer entre autres: le marxisme, la philosophie critique allemande,"Judith, Butler","John, Inazu"et " Mélanie, Klein".

L'État. doit apprendre à vivre avec la liberté et à ne pas punir ceux qui exigent et reclament leur liberté. le gouvernement ne doit pas s'immiscer dans la gestion de l'université, le système judiciaire, la religion et les médias. Ainsi nous devons tous nous unir pour soutenir ceux qui sont victime de menace et de harcèlement.

mots clés: Persécution; Liberté; Vengeance politique; Censurer; Recherche académique.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يَأتي هذا العمل في سياقِ اهتمامِنا بنقد ومُراجعة ومُناقشة الأُطُر الّتي بواسطتها تُمارس الدّولة التّعذيب والعُنف والاضطهاد والعُنصرية. وهو ترجمة حيّة للأحداث الّتي تشهدها الحياة السّياسية المُعاصرة واستجابة حتميّة فرضها أمران: أوّلهما، التّناغم المُستمِرّ بين الفساد والسّياسة. والآخر، يَتمثَّل في اضطراب العلاقة بين الشّعب وسُلطة الحكومة. ونحن نَعلم أنّ هذا العمل يُعتبرُ تدخُّلاً استفزازياً يُثير غَضب أولئك الّذين لديهم القُدرة على طردِ المُواطنين وقمعِ المُفكّرين والباحثين الأكاديميين. وكلّ هذه الأمور تَشهد على الاضطهاد والفساد السّياسي وتُؤسِّس للحياة بشكلٍ سلبي وتَجعلُها غير مُستقرَّة وغير قابلة للعيش.

- فما معنى أن تَعيشَ مُضطَهَداً؟
- وماذا يعني أن تعيشَ حياتك مُسْتلَب الحُرّية؟
- وما معنى أن تَلتزم الصّمت خوفاً على بطنك؟
- وكيف يُمكن للحياة أن تُصبحَ قابلةً للعيش؟
- وإلى مَتى سَيبقَى الصّمتُ عُنوانَ حياةٍ مُثقَلَةٍ بِمتاعِب الرّقصِ على أنغَامِ قطعةٍ نَقديّةٍ شَقَّت طَريقَها نَحوَ مَعْبدٍ لا دُموعَ تُذرفُ فيه؟

دَعُونا نبدأ باقتراح ما نعتبرُه مُوازياً بشكلٍ مُهمٍّ بين ما يَسعى الرّقيب لتحقيقه وبين الحِكمة الاسكتلندية القائلة: "يُمكنهم أَخْذ أرواحنا ولكنّ لا يُمكنهم أخذ حرّيتنا".

نحن مُنشغلون بتَقديم قِراءة جريئةٍ ونقديةٍ لمجموعةٍ واسعةٍ من الافتراضات والآليات المُستَعمَلَة في العُنف وتَتبُّع مسار الاضطهاد في السّفر من الحياة الأكاديمية وصولاً إلى مدرسة الحياةِ اليومية. يُمكِنُنا القولُ بِبساطة، نحن مُنشغِلون بصِياغة هذا الواقع المُرّ وبِرسم خارطةٍ يتمُّ من خلالِها الكشف عن التّقنيات المُستعمَلَة في الفساد السّياسي وضبط الوحدات الفِكرية الّتي قد تُمكِّن من فهم سياسة الرّقيب وتفكيك خِطاب الكراهية والعُنف والعُنصرية وتَسليط الضّوء على الخطاب الّذي يُثير غَضب الدّولة ويَبعث فيها الذُّعر والارتباك العميق ويُظهِرُها ككائن خائف لا يُحبُّ سماع الحقيقة. ونحن نَعترف أنّ هذا العمل هو الأكثر تأثيراً على تَجربتِنا الفِكرية.

نحن بِصدَد أداء عمل نقدي وتَحرّي سُؤالَ الاضطهاد من خلالِ التّعامل مع شخصيات فلسفية هامّة، في مُقدِّمتها "جوديث بتلر" "Judith, Butler"، "جون إينازو" "John Inazu"، "ميلاني كلاين" " Melanie Klein"و "فرانس فانون" "Frantz Omar Fanon". كما نُثَمِّن فُرصة الاشتغال على موارد فكرية ومقاربات تأسيسية في غاية الأهميّة، وَجّهَتْ اهتمامَنا نحو مذهب الأفعال النّقدية، وهذه الموارد هي: التُّراث الماركسي ومدرسة فرانكفورت. اللّذان نَعتبرُهُما مُلْهِمَنا الرّئيسي والأوّل لأداء هذا العمل النّقدي.

وقد اتّبعنا في ذلك إجراءات منهجية مُعيّنة فرضتها علينا طبيعة الموضوع محلّ الدّراسة، في مُقدِّمتها المنهج الوصفي، الّذي استخدمناه في دراسة الاضطهاد كظاهرة سلبية وتَحديد الارتباطات القائمة بينه وبين ظواهرٍ أخرى كالمكر السِّياسي والنّفاق الدّبلوماسي والخداع والكيد وما إلى ذلك... كما قُمنا بالتّشكيك في قيمة الافتراضات المُتداوَلَة في الحياة السّياسية المُعاصرة وعلى وجه التّحديد الافتراض القائل بضرورة مُراقبة الحُرّية وإحداث قطيعة بين النّشاط السّياسي والضّمير الخُلقي، ووَصفناه بالفاسِد والخاطِئ شكلاً ومضموناً. ودَعَوْنا إلى طَرح هذا التّصور جانباً، لأنّه أوّلاً، غير قادرٍ على مُسايرة حياة الإنسان المُعاصر. ثمّ لأنّه ثانياً، يَعملُ على إعادةِ إنتاجِ أنظمةِ وعلاقات القُوّة. أخيراً وثالثاً، لأنّه يَختزِل الحياة كَكُلّ في النّشاط السّياسي. فَهُو يُقوّض الحُكمَ الذّاتي للهياكل الإيديولوجية والمؤسّسات الثّقافية كالدّين والمعرفة والقضاء والإعلام والرّياضة والجامعة ويحدُّ من استقلاليتها ويَسعى لجعلِها أداةً طَيّعة في يدِه خِدمةً لمصالحِه وهذا يُظهِر الحُضور القويّ للمنهج النّقدي في عملِنا.

ويُمكن قراءة هذه الورقة البَحثية وفقاً للمُقاربة التّالية:

يتناول المبحث الأوّل الموسوم ب: "ماذا سَنفعل دون حرية؟: قِوى الانتقام وسياسة الحَجْب". تَجربة العُنف والاضطهاد كما يَعيشُها المُفكّرون والمُبدعون والبَاحثون الأكاديميون سواء داخل الجامعةِ أو خارج

أسوارِها، مع ضبطٍ لِأَهمّ المُتغيّرات السّيكولوجية (الخوف) والثّقافية الّتي تدفع بالرّقيب لمُمارسةِ العُنصرية والعُنف.

"نحن الشّعب: Illocutionary، دراما الجنون تحت الضغط". هو عنوان المبحث الثّاني. وفيه سَنفحَصُ الآليات والتّقنيات المُستخدَمَة في الفساد السّياسي وذلك من خلالِ التّعامل مع مُختلف الوحدات الفِكرية والمُقاربات الفلسفية الّتي كَتبت للعُنفِ والاضطهاد. ويُمكن قراءة هذا المبحث وفقاً للمُقاربة التّالية:

أوّلاً: تَأويلية "نيكولا ميكيافيلي" "Nicolas Machiavel" للمكر السّياسي والنّفاق الدّبلوماسي.

ثانياً: مَذهب الماركسيين الرّاديكاليين ومدرسة فرانكفورت في الثّورة والتّمرد على القومية الوطنية.

ثالثاً: تَجربة الاضطهاد اللاّنهائية عند "جون إينازو"، "جوديث بتلر" و"ميلاني كلاين".

2. ماذا سَنفعل دون حرية؟: قِوى الانتقام وسياسة الحَجْب

يتعرّض كثير من الباحثين إلى مُضايقات مُستمرّة ويتمّ تهديدهم بفُقدان مناصبهم، لقد حُرموا من مُواصلة أعمالهم ونشر أبحاثهم بسبب آرائهم السّياسية في المجال العامّ أو ربّما على أساس وجهات النّظر التي يتبنّونها والمواقف الإيديولوجية الّتي تكون مُوجّهة نحو الحكومة وسياستها أو نحو الجامعة ومُمارستها غير العادلة وطُرق استغلالها للباحثين والطّلبة. فأخرست بذلك الرّقابة الأصوات النّاقدة ودمّرت مسارات مهنية. **(Butler، 2018)**. وفي الواقع يجب الدّفاع عن العلماء والباحثين المُعرّضين للخطر ونُعلن حُكمنا على الظّلم والاضطهاد. ولذلك كان النّضال لأجل الحرّية الأكاديمية هو نضال لأجل الدّيمقراطية.

- ماذا سنفعل دون حرّية؟

إنّ الأجوبة الموضوعيّة الدّقيقة الّتي أُعطِيت عن هذا السّؤال تُثير غضب أولئك الّذين لديهم القُدرة على تدمير الباحثين وطرد المُواطنين.

إنّ الاضطهاد الأكاديميّ لا يجري بصورة مرئيّة تسمح للجمهور برصده فوتوغرافيًّا كما يتمّ رصد الظّواهر الفيزيائيّة في المخبر، لأنّ الرّقابة تُخضِع مُمارساتها لقواعد ميكيافليّة مُستعمِلَة أساليب شيطانيّة تكفل لها دائماً صفة الشّرعية، فيغدو بالتّالي الفساد صِنواً لها.

هناك تناقض بين ما هو فيزيائي وما هو أخلاقي، كما هناك بالطّبع مسرحيات إيديولوجيّة تُحاك ضدّ أولئك الّذين يفكّرون بشكل نقدي في العُنف الّذي تمارسه الدّولة أو الجامعة. والفلسفة معنيّة بالتّدقيق في أشكال التّعبير الّتي تُمثّل تهديداً حقيقيّاً للسُّلطة والّتي تؤدّي إلى زرع الإرهاب والخوف في قلوب أولئك الّذين قد يفكّرون في اتّخاذ مواقف نقديّة حيال الفساد المُقنّن والتّضييق عليهم وتهديدهم بالاحتجاز أو الإيقاف أو النّفي الإجباري وإن اقتضت الضّرورة يتمّ سِجنُهم والافتراء عليهم وتلفيق ملفّاتهم القضائيّة

باتّهامات لا أساس لها من الصِّحة ونَعتِهم بالإرهاب. ومثلُ هذه المكائِد وغيرها هي أحد أشكال الانتقام السّياسي.

ببساطة، نحن معنيُّون بالتّدقيق في ذلك النّظام الّذي يُقيم اعتباراته البحثية على فرزٍ سياسي لا أكاديمي،**(2018)**. وفي حال ما لم يكن هناك تقارب بين المُحتوى الأكاديمي المُلقّن في المؤسّسات التّعليمية وبين المساعي الخبيثة للسّياسة يتمّ تهميش العقول الذّهبية وتهديدُ الباحثين بالفصل من الجامعة أو من منصب العمل. أليس هذا ما يدعونه إرهاباً ...!

وفي مُعترك الكيد السّياسي، فإنّه ليس من الغريب أن يتمّ صناعة الافتراء وتلفيقُ التُّهم ناهيك عن تشويه المواقف التي يتبنّاها الباحث داخل الجامعة أو خارج أسوارِها والتي تُثير غضب الدّولة أو ربّما حتّى الجامعة،**(2018)** مثل النّشاط النّقابي أو المُطالبة بتحسين ظروف التّعليم تحت راية التّكتلات الطُّلابية أو المُطالبة بنزعِ السِّلاح ورحيل النّظام والانتماء للتّجمعات المُندِّدة بعدم شرعيّة الحُكم. فتُستعمل الدِّعاية الإعلامية لغرض تغليط الرّأي العامّ وحجبِ ضوء شمسِ النّهار، فيصيرُ الحقُّ باطلاً والباطلُ حقّاً، فيتمُّ تفسير الدّعوة للدّيمقراطية على أنّها إثارةٌ للفوضى والمُطالبة بالحقوق على أنّها تمرّد على النّظام وتتحوّل الدّعوة إلى السّلام والحرّية إلى عنفٍ وتحالفٍ مع الإرهاب.

ولو استطاع عقلُ الإنسان مدفوعاً بقوّة التّفلسف أن يُطلِّقَ الطّريق المألوف في رُؤية الأشياء الماثلة أمام عينَيه، لتَطلَّع إلى أنّ المُطالبة بالحقوق وحرّية التّفكير في مثل هكذا الظُّروف جريمة يُعاقب عليها القانون.

وقد يجري كذلك سنّ تشريعاتٍ تُعاقب على فعل التّجمع والتّجمهر والاحتشاد، ليس فقط في الشّارع، بل حتّى داخل الجامعة الّتي هي فضاء للالتقاء والتّعارف وتبادل الخبرات والمهارات، وتنعتُه بالتّحريض لأعمالِ الشّغب وتشويه المواقف. تماماً، كما تمّ تشويه موقف "سقراط" "Socrates" ونعته بإفساد عقول الشّباب لمجرّد أنّه رفض إبداء الولاء لديمقراطية الطُّغاة الأربعين. ونحن نعلم جيدا أنّ التّجمع والتّجمهر في حقيقة الأمر هو حقٌّ معترفٌ به ومنصوصٌ عليه في الدّساتير العالمية. وقد أدّت مثل هذه المواقف وغيرها إلى بروز إشكالية تصادم الوطنية مع العالمية وهذا ما دفع بكبار الفلاسفة والمُفكِّرين والمُبدعين لتجاهل الفكرة العميقة للحدود الوطنية.

يُمكن للحكومة أن تُدمِّر مسيرة أكاديمية على أساس أنّ مُحتوى عملٍ ما؛ الّذي قد يكون منهجاً لدرسٍ ما أو موضوعَ أطروحةٍ تحت إشراف أستاذٍ، يُمثِّل تهديداً حقيقيّاً للقِوى السّائدة. فَفي مُعترك تَسييس المعرفة تُفرَضُ رقابةٌ صارمة على المناهج بدافع المصلحة السّياسية وتُحَدَّدُ مضامين الدّروس والبرامج المدرسيّة، كما يجري التّحكم في المُحتوى الأكاديمي والنّشاط العلمي عن طريق تنصيب لِجانٍ تُراقب نشاط

الجامعة. وعندما تَقبل الجامعة المُصادقة على إيديولوجية القِوَى السّياسية الخارجية فإنّها تُساهم بذلك في تدمير نفسِها. فيصيرُ العمل الأكاديميّ غيرُ حقيقيٍّ، مُشيطَن ومبالغٌ فيه.(2018). ويؤثِّر هذا بطبيعة الحال على معايير الجامعة وتصنيفها على المستوى العالميّ. ونفهم تالياً، لماذا لا يحظى مستوى التّعليم داخل دولةٍ ما باعتراف عالمي.

وأولى بالجامعة ألاّ تكون أداةً طَيِّعَةً وترفض استخدام اسمها أو معاييرها العلمية لتحقيق مرامي سياسية مُعيّنة أو أن يتمَّ التَّحكم في بُحوثها الأكاديمية وفرضُ عليها معايير مُعيّنة تجعلُها خاضعة لسُلطة جِهات معروفة. فهي فضاءٌ مفتوحٌ للبحث العلمي تسعى لتطوير المعرفة ونقلِها للجمهور، تتّخذُ من الموضوعية والمِصداقية معياراً لها دون أن تكون تحت وِصَاية أيَّ جهةٍ تستغلُّها لِتلبية مصالحها الخاصّة.

يتعرّض الأكاديميون المُتظاهرون والإعلاميّون إلى مُلاحقات، وكثيرٌ من الباحثين يَفقِدون حقَّهم في العمل ويَفقِدون القوّة ومعها القُدرة على حرّية التّعبير الأكاديمي ويَجدون أنفسهم خاضعين للرّقابة والسِّجن والنّفي بسببِ آرائهم السِّياسية وهناك من تعرَّض للزّجر والتّرهيب والتّخويف. وعندما يأخذ التّعبير داخل أسوار الجامعة أو خارجها شكل المُعارضة السّياسية للأنظمة الاستبدادية فإنّ الجامعة مُطالبة بحماية الطّالب أو الباحث والالتزام بالمعايير الدُّولية لِلحرّية الأكاديمية وألاّ تسمح للدّولة بقمع هذا الخطاب. (2018). وقد تأخذُ هذه الورقة البحثية ذاتها كموضوعٍ للتّأملات الماركسية تماماً مثلما يأخذ الوعي ذاته كموضوعٍ للمُعاينة الفينومينولوجية.

تأمُّلات جعلتنا نقف على المعنى الحقيقي للقطيعة بين العلم والسّياسة. وهذا الفصل يُشكِّل خطراً حقيقيّاً على سُلطة الرّقيب، إذ يُمكن لورقة بحثيّة تُنشر في مجلة ما أن تكشف الفساد والتّواطؤ والتّلاعب والخِداع والمكر السّياسي. وما تخافه الدّولة هو انتقال تلك المادّة المعرفية خارج أسوارِ الجامعة، ولمجرّد ذلك يُمكن للاحتشاد الجماهيري أن يُعارض حُكماً فاسداً. ولهذا السّبب تخاف الدّولة البحث الأكاديمي المُعارِض وتراه مُنافسها التّقليدي، فما كان للرّقيب من خُطّة أُخرى غير تقويضِ الحُكم الذّاتي للجامعة واستقلالية أساتذتِها.(2018)

وقد أكّدت الرّابطة الدُّولية للجامعات أنّه من واجب الجامعة مُقاومة اضطهاد الباحثين ومُقاومة جميع أشكالِ التّدخل الخارجي الّتي تَسعى للتَّحكم في بُحوثها الأكاديمية وفرض طُرق تسييرٍ مُعيّنة عليها. وكلُّ ذلك يفترض بشكلٍ مُسبقٍ تضامُناً عالمياً بين مؤسّسات التّعليم العالي قصد تخليص الجامعة من التّبعية الإيديولوجية للحكومة.

ويُفترَض من الجامعة أن تجعل من نفسِها ملاذاً آمناً للطّلبة والمُفكّرين والباحثين وتحمِيهم وتحمي حقَّهم في حرّية التّعبير، وهو ملاذ متلاشٍ داخل الدّولة الجديدة يستحقُّ منّا إحياؤه وإبقاءُ إمكانيات التّفكير فيه على قيدِ الحياةِ. والغريبُ في الأمر أنّه عندما نرى جامعةً تتواطأ مع الرّقيب لتمريرِ خطابٍ سياسي مُعيّن أو لإسكات الخِطاب المُعارِض أو التّضييق عليه، فعندما يَتحالفُ الإداريون في الجامعات مع تلك القِوى فإنّهم يُشاركون في تدميرِ مؤسّساتِهم. **(2018)**

إنّ أكثر ما كان يُترَجّى من السُّلطات القضائية والمؤسّسات الدّينية ووسائل الإعلام والتّكتلات النّقابية والمُعارضة المُصطَنعة أن تكونَ لباساً جميلاً، غير أنّها لم تكن في حقيقةِ الأمر سوى ثيابٍ باليةٍ على بركانٍ جليلٍ، وكلُّ ذلك أدّى إلى تَقويض القومية الوطنية. وحتّى نكون مُنصِفين دعُونا نقفُ ولو لِلَحظة لنتأمّل في القضيّة التّالية:

- هل هم متواطِئون وحلفاء شرعيّون للنّظام الفاسد؟
- ماذا لو كانت تلك الهياكل نفسُها تتعرّض هي الأُخرى من حينٍ لآخر للمُضايقات والتّهديد؟

قضيّة تُثير نقاشاً شيّقاً، سنكونُ لها بالمرصاد في مناسبة أُخرى. غير أنّني أودُّ أن أُضِيف شيئاً على سبيل النّقد والتّعقيب؛ فمِمّا يندى له الجبين أن ترى المُثقّف ورجلَ العلم يرهن نفسه ومصير شعبٍ بأكمله، فتراه لاهثاً وراء إشباع بطنه، على أُهبة الاستعداد لتمرير أيّ خطابٍ، مُجنّداً للدِّفاع عن أيّ موقفٍ أو قضيّة حتّى ولو كانت غير عادلةٍ. فيرى الحياة من زاوية محدودة وضيّقة وأنّ النّاس لا بدّ وأن يُصيبوا غذاءً لأجسامهم وينسى أنّ عقولهم تحتاج لغذاءٍ.

تُشكِّل الحرّية بمثاليتها العارضة أسمى ما يمكن أن يجعل الحياة قابلة للعيش، وقد تمّ بيعُها في حقيقة الأمرِ بثمنٍ بخسٍ ولا يُمكن لأيّ إنسانٍ حُرٍّ أن يفكّر في مثل هذه الصّفقة الفاشلة. وهؤلاء وأمثالهم كُثر هم مَصدر مُعاناة الشعب. بُرودة دمِهم ساهمت في تعزيز الإدراك اليقينيّ للرّقيب بأهميّة العامل الاقتصادي في معادلةِ الخُضوع والولاء والطّاعة، لقد عَرَفَ من أين تُؤكَل الكَتِف وأصبح ماهراً في ترويض حيواناتِه ويعرفُ كيف يَحُدُّ من هيجانِها.

لكنّني أقولُ أنّ حقيقة وجود أشياءٍ كثيرةٍ تجمعُ بين الشّجاعة والنّزاهة لَهُوَ أمرٌ صحيحٌ وجميلٌ، وهذا الإلغاء للإرادة الحرّة هو عنوان الفساد والخُلاصة الحقيقيّة للأسُس المادّية للاضطهاد.

وللاضطهاد دلالات مُثقلة تدعو لتحليل الأدوات الّتي تستعملها الحكومة في قمع الحرّيات؛ كاستخدام المُراقبة السِّرية والعلنية، التّجسس والاعتقال دون إجراءات قانونية أو الإلحاق باللّوائح السّوداء. لنأخذ

مثالاً ضدّ أولئك الّذين يتعرّضون للمُضايقة في التّدريس بسبب آرائهم فيُحرمون من نشرِ أعمالِهم أو من الظُّهور على شاشات التّلفزيون وإعاقة طُرق بُلوغهم مناصب الحُكم لأنّ فلسفتهم تُشكِّل خطراً حقيقيّاً على الحكومة وسياستِها. أو لنَنظُر في مثال أولئك الّذين أُجبِروا على مُغادرة بلدهم ومواقع عملهم. ويلجأ المُستبدُّون لهذه الآليات خوفاً من ازدهار الحرّية، لأنّ الحرّية لا تزدهر إلاّ عندما لا تُعاقب الدّولة العمل الأكاديمي وعندما لا تتّخذ إجراءات انتقاميّة ضدّ العُقول الذّهبية. **(2018)**

- لماذا لا يقبلُ الرّقيب النّقد والنِّقاش المفتوح؟

للاضطهاد في مثل هكذا الظُّروف يجعلنا نقفُ على حقيقةٍ هامّة وجوهريّة تكشفُ عن مضمونِ الحياة الدّاخلية للسُّلطة، فالرّقابة الّتي تفرضُها الحُكومة تُظهِر ضُعفها، فهي تعترفُ ضمنيّاً بالخوف العميق الّذي ينتاب السُّلطات القائمة على الرّقابة من الخِطاب النّقدي والنِّقاش المفتوح.

الخوف من النّقد، الخوف من النّقاش المفتوح... يخافُ الحقيقة ولا يُحبُّ سماعها، وهذا الخوفُ هو اعتراف بقُوّة الخِطاب.ما يخشاه الرّقيب هو أن يؤدّي البحث الأكاديميّ النّقدي إلى كشف مكرِه وخداعِه،فتراه يسعى وهو خائف إلى بعث الذُّعر في الآخرين مُسترسلاً أسلحته المُتمثِّلة في استخدام الشُّرطة، الانتقام السّياسي عن طريق الفصلِ من الجامعة أو من منصبِ العمل، التّهميش والتّقزيم الإعلامي... **(2018)** لإسكاتِ ذلك الخِطاب وردعه قبل أن تُتاح له الفُرصة لسماعه وإيصال صوته للمنظّمات العالمية. ويبدو من المنطقيّ جدّاً أنَّ الشَّخص الّذي يخافُ النِّقاش المفتوح هو الشّخص المُلوّثُ بالفساد والشّر، أمّا ذاك النّزيه والشّريف فَمَا من جرمٍ ارتكبه يدعوه للخوف.

3. نحن الشّعب: Illocutionary، دراما الجنون تحت الضغط

تحتل مسألة الرّد الأخلاقي على خِطاب العُنف والكراهية الّذي تُمارسه الدّولة صدارة هذا الفصل ، والذّي يُمكِن إدراجُه ضِمن مَباحث الفلسفة النّقدية لِلجيل الثّالث من مدرسة فرانكفورت الّتي عمِلت من خلالِ مَناهجها النّقدية - على وجه التّحديد - في مجالات علم الاجتماع والسّياسة وبدرجة أقلّ في مَجالي النّقد الأدبي والمسرح على تجاوز القومية الوطنية والاقتراب بشكلٍ متزايدٍ من الإطار العالمي.

إنّ الدّولة الوطنية لا تَلتزم بالمعايير الّتي تَصنعُ الإنسان والاعتراف بحقِّه في الحياة، يُصوِّرها "برهان غليون" كسِجنٍ أبدي وأكبر مصدرٍ للقهرِ والاضطهاد وضياعِ الأملِ والحلم...؛ المكر، الخِداع السّياسي والنّفاق الدّبلوماسي أفقدها مِصداقيتها، فلم يعُد يُنتظر منها توفير أيّة حُقوقٍ أو حُرّيات بل هي سالبة لها. **(2007).**

نحن مَعنيُّون بالتّدقيق في الأُطُر الّتي بواسطتها تُمارِس الإيديولوجيات الرّأسمالية التّعذيب والاضطهاد، وفي هذا السّياق نستعرضُ بعض الآليات الّتي تُستعملُ في تعذيب المُعتقَلين، أولئك الّذين تمّ اعتقالُهم لِمجرّد أنّهم رفضوا إبداء الوَلاء للطُّغيانِ والفسادِ والاستبداد. لقد حاول "ميشال فوكو" "M.Foucault" في كتابه "المُراقبة والمُعاقبة"، وِفقَ دراسة أركيولوجِية باحثاً في تاريخ السُّجون رَصْد كيفية اِشتغال الدّولة بالتّجسُس على المُواطنين والأجهزة الّتي تستعمِلها في التّلصُص. ويُصوِّر لنا الطّريقة البَشِعَة الّتي يتمُّ بها التّعذيب والزّج بالمُعتقَلين في أنفاقٍ تحت الأرض وتَخريب ذاكرتهم، ثمّ في أحسن الأحوال يتمُّ رَميُهم في مصحّات الطِّب العقلي. **(1990).**

وكانت تأمُّلات "جوديث بتلر"**(2015)** ،"Judith, Butler". في الفصل الموسوم بـ: "حياة مُضطربة وأخلاقيات التّعايش"ضِمن كتابها"*Notes Toward a Performative Theory of Assembly*"، قد عارضت مثلَ هذه الرّوايات عن الحرب والعُنف بمُختلف أشكاله وقدّمت تحليلاً موضوعيًا تنتقدُ من خلالِه السّياسات الوطنية وتَصفُها بالفاشلة في رعاية شعبِها وتوفير سُبُلِ عيشِهم.

"نيكولا ميكيافيلي" **(1970)**، "Nicolas Machiavel". مُثير للاهتمام بالنّسبة لنا، فهو يُنبّهنا للإستراتيجيات الّتي تَستعمِلها الدّولة في التّحايل والكذِب. استراتيجيات مُطابِقة تماماً لتلك الآليات المُستعمَلة من طرف الشّياطين. في جَهنّم...، فالحياة السّياسية قائمة على العُنف والباطلِ والفسادِ والكذبِ والخداعِ والمكرِ ونهبِ أموالِ الشّعب ونكثِ العُهود والنِّفاق والتَّظاهر بحُبِّ الوطن والإخلاص في العمل وغيرِ ذلك... ونحن نعلم جيدا أنّهم يحاولون العزف على أوتار الأخلاق الحَسنة والدّين لخداع الرّعايا والتّحايل عليهم لغرض تحقيق مصالح ومنافع شخصية. لِنَأخذ مثال النّفاق الدّبلوماسي، حيث يُفرَضُ على الشّعب ضريبة باسم حماية البيئة من التّلوث ثم يُستعان بأولئك الّذين اصطنعتهم الدّولة لِنفسِها لإقناعِ الشّعب بأنّ حمايةَ البيئة شعيرةٌ دينيّة. والحقيقة أنّها تُخفي من وراء ذلك نَوايا خبيثة كأنْ يكون غرضُها هو تَمويل الحملةِ الانتخابية. وغيرِ ذلك من الحِيل الّتي تُؤدِّي إلى إفراغِ المُواطنة من قالبِها الحقيقي.

والغريب في الأمرِ أنّ مثلَ هذه الضّرائب وغيرِها يتمّ إعفاء الهياكل المُوالية للدّولة من تسدِيدها. تماماً، كما تمّ إعفاؤهم أيضاً من احترام قانون المرور. وكأنّ بنا أمام منطق لم يسبقنا إليه أحد؛ منطقٌ يُخبرنا أنّ الشّعب فقط هو من يُلوِّث البِيئة.

أو لِنَنظُر في مثالِ المكرِ السّياسي، حين يُقرّر أولئك السّياسيون الّذين لديهم القُدرة على افتِعال الأزمات ثمّ يُظهِرون أنفسهم كمُصلِحين وأبطال. وكلُّ هذِه الأمور تشهدُ على الكيدِ السّياسي.

يُفترضُ من المؤسّسات الدّينية أن تكونَ رسائلُها ربّانية خالِصة، لكنّ العقلَ يُصوِّر لنا واقعاً تأسَّس زمن العُصور الوُسطى. أعتقدُ أنّ "كارل ماركس" "Karl Marx" لم يُخطئ حين قال "الدّين أَفْيُون الشُّعوب". فأيُّ دينٍ كان يقصدُ "ماركس"؟ هذا ما يجبُ فهمُه.

إنّ دستور لويس الرّابع عشر في القرن الحادي والعشرين يُعطِي لنفسه الشّرعية لِتَصفية مُعارضة الشّارع من خلالِ ارتكابِ الجرائم، ويُبقِي فقط على المُعارضة الّتي اِصطنعها هُوَ، يَحتفظ بها ليُظهِرَها من حينٍ لآخر على شاشات التِّلفزيون وواجهات الصُّحف لِتلطيف الأجواء. ومن أجلِ الحِفاظ على مَنصبِه في السُّلطة يَلجأ إلى القُوَّة، فيستَعمِل جهازَ الأمنِ والشُّرطة والقُوّات الخاصّة لقمعِ التّظاهرات الشّعبية أو يُصدر مراسيم تَمنع التّجمعات في السّاحات العُمومية. وكُلّها أمور تَشهدُ على البَطش السّياسي. فهُو لا يَعرِف شيئاً اسمُه القانون، فالقانون وُجِدَ لأجلِ الشّعب وليس لأجلِ الحُكومة، إذْ بالإمكان التّلاعُب بالقوانين كَيْفَما تكون مصالِحُهم وأغراضُهم الشّخصية، فالضّرورة لا تعرفُ القانون.

والوطنية بهذا المعنى، هي أنّك لا تَملك الحُرّية في أن تقول ما يُثير غضب الدّولة. لقد وصَف "اندريه جيد" "A.Gide" الدّولة بأنّها مُؤسّسة قَمْعية تُدفَن فيها كلُّ مَظاهرِ الحياةِ الفردية. ويَصِفُها "باكونين" "Bakounine" في كتابِه "الإله و الدّولة" "Dieu et l'état" على أنّها مقبرة الحُرّيات. **(1882)**. هذا هو مُحتَوى ومَضمُون المُواطنة كما يَتَصوّرُها بعضُهم. وبالنّسبة لنا، ليس ثَمّة مُواطنة تُضَاهي وطنية حُكومة تُعاقِب وزيراً أو حاكمَ ولايةٍ نَظير عدم احترامِه لإشارات المُرور مثلاً، ليس ثَمّة وطنية تُضاهي وطنية تطبيق عُقوبة السِّجن بالنّظر إلى حجم الجريمة لا بالنّظر إلى نسبِ المُجرم. ويبدو أنّه من الغباء التّسليم بالقضية القائلة: "الفسادُ يُقاضي الفساد".

نبَّهنا المَاركسيون إلى البُعد الأيديولوجي للاضطهاد، وقد كان نقدُهم مُندرِجاً ضِمن التّصدي لدولةِ البُرجوازيين بصفةٍ عامّة. ماذا تُخفي المُواطنة المحلّية...! الوهم والخِداع والكذب لأجلِ بُلوغِ السُّلطة. لقد عَرَفنا مع "سقراط" "Socrates" كيف يُمكن للسُّفسطائي أن يَتلاعب بإرادة الجُمهور من خلالِ فُنونِ الخَطابة، وتقديم الوُعود الكاذبة هو أحد النّماذج الّتي يُستَشهدُ بها في هذا الصّدَد.

وعندما يتمُّ احتكارُ سيادة المَناصب في شخصِ الرّأسمالية الجَشِعة، تتواطأ جميعُ الهياكل الإيديولوجيّة حِرصاً على عدم بلوغِ الاشتراكيّين الرّاديكاليين دفّة الحُكم. و نعتقدُ أنّ الأصحّ هو أنّ جميعَ أولئك الّذين تُودَعُ لهم السُّلطة ليسوا مُلاّكاً للمناصِب بقدرِ ما هُم مُوظّفون، لذلك فالأَوْلى أن تُوجد الدّولة لأجلِ المُواطنين وليس المُواطنون لأجلِ الدّولة.

ونحن نعلمُ جيّداً ماذا يعني حُبُّ الوطن، دَعُونا نَتخيّلُ مُواطنة ترمي إلى تخدير عُقولِ الشّعوب بأسطورة حُبِّ الوطن والشّعور بالانتماء والولاء وأنّ تاريخَ وطنِهم هو تَاريخُ الأبطال... في الوقت الّذي يُكرِّس فيه مُؤلِّف الأسطورةِ نفسَه لمُهمَّةٍ أنبل وأشرف من ذلك؛ إنّه مُنشغلٌ بِنَهْبِ خيرات البِلاد والاستيلاء على ثرواتها بطريقةٍ قانونية.

والفلسفة مَعنيّة بالتّدقيق في القانون المُدوَّن في السّياسات القومية والوطنية والّذي لا يعترف إلاّ شكلياً بالحقّ في الظُّهور وهذا أحد الأسباب المُؤدِّية إلى تعطيل حدودِ المُواطنة.

يستحضرُ"جون إينازو" "John Inazu"، مشهداً دراماتيكياً، ونحن نَدْعمُ مثل هذه المَشاهد، حيث تَتولّى الحكومة مُهمّة تحديد وضبط المعايير الّتي تَسمح لبعض الهيئات المُوالية لأجهزة الدّولة بالظّهور والتّعبير وتَعمل على تعزيزِ ظُهورهم عن طريقِ الدِّعاية الإعلامية الكاذبة، بينما يتمُّ إسكاتُ وإخفاءُ البعضِ الآخر بالاعتماد على أساليب شَيطانية كالتّقزيم الإعلامي للحَدث أو إسْداء تَعليمات لمَحاكم العَار لِتقضي بعدم شرعية الانتفاضة أو حتّى عن طريقِ تهديد الجُثث بالاعتقال. وفي هذا الخَطّ الجدلي تَلتقي معه رؤية "جوديث بتلر". **(Butler, 2015b; Walsh, 2017).**

ولرُبّما كان صحيحاً أن نُضيفَ أنّه يجبُ التّمييز بين الأنظمة الاستبدادية الصّريحة وبين تلك الّتي تَرتدي قناع الدّيمقراطية. وحتّى تَضمن الرّقابة لنفسها صِفة الشّرعية كان لا بدّ عليها أوّلاً أن تَهمِسَ في وِجدانِ القَضاء وتقوم ثانياً بالإشراف على الخِطاب الدّيني كَيْفَما يكونُ وسيلةً لتهدِئة الأنفُسِ الثّائرة وتَخدير عُقول البعضِ الآخر منها وتُؤكّد ثالثاً أنّ مُمارسة أيّ نشاطٍ إعلامي لا يتطلّب قدراً من الكفاءة بقدر ما يتطلّب الاستجابة لمعايير الرّقيب وإبداء الولاء والطّاعة. فترى الصّحافةَ تُقدِم على تقزيم أحداثٍ وتهويلِ أحداثٍ أخرى، وهُنا نَفهم الطّريقة الّتي يتمُّ من خلالِها التّحكم في المُحتوى الإعلامي وضبطِه، فلا يُسمح بتمرير إلاّ تلك التّعليقات والحِوارات الّتي لا تُشكِّل تهديداً حقيقياً للسُّلطة.

لقد وَجَد الاستبداد المُقنّع في ظُروفٍ مُعيّنة ما يَسمحُ له بتطبيقِ خُطّته ولَعبِ أوراقه في أريَحِيّة تامّة ودون إزعاجٍ. لنأخذ مثلاً كيف يتمُّ استغلال التّظاهرات الرّياضية لإلهاء العُقولِ واستدراجِها نحو الضّحكِ والابتهاجِ المَوسوم بالغباء بعدما كانت تَسترسلُ دُموعَها في صمتٍ بكاءً على حياتِها الضّائعة، وتوجيه أفعالِ الوعي قصداً نحو مسارٍ آخرٍ، فتتحوّلُ المُعاناة واليأسُ والهمُّ إلى فرحٍ أحمقٍ، وهكذا يحصلُ الاستغلال والاستغباء والاستبداد.

تقوم الحكومة بتأطير العُنف اللاّمشروع والحرب دون الاعتراف أو حتّى على الأقلّ التّفكير في الأرواحِ الّتي يُنتَهك حقُّها في الحُرّية والحياة، ويتمُّ تشويه مواقف ضَحايا الاضطهاد وعُنف الدّولة عن طريق التّلاعب

بالمُحتوى المَرئي والسَّردي لجرائم العُنف. والمصلحة السّياسية تدفعُها لتوزيعِ الحُزنِ على الجُثثِ بشكلٍ غير متساوٍ ولا عادل. وهي علامة أكيدة على أنّ الدّولة بمُختلف هياكلها المُصاحبَة لها قد تَلاعبت بالتّأثير العاطفي للجماهير. وهذه المسألة ستُصبح أكثرَ بروزًا في تَحليلاتِنا النّقدية القادمة. **(Butler, 2009; McGRATH, 2009).**

هذا وقد بَيّنت النّزعة الماركسية، أنّ الدّولة مُؤسّسة طبقية تَخدُم مصالح الطّبقة الحاكمة وأن القوانين الّتي تَدّعِيها باسم الواجب ما هي في حقيقةِ الأمرِ سوى آليات لِتعزيز السّيطرة، فَتَصيرُ الذّات مُسْتَعْمَرة حُكومية. وقد نَستخدمُ مُقاربة "فرانس فانون" "Frantz Omar Fanon"، في الدّفاع عن الذّوات المُستَعْمَرة، فالاستعمار ينشأ حين نكون إزّاء أجسادٍ تَعيشُ الموت الاجتماعي، ومن بينِ النّماذج الأكثرَ استخدامًا بصددِ الاستشهاد، نذكر، خطاب العُنفِ والعُنصرية الّذي شهدته الانتخابات السّياسية في بعض الدُّول ناهيك عن عُنفِ الشُّرطة والاعتقال اللاّمبرر للرّجال والنِّساء. هي مَشاهد مُختلفة من استعمار الذّات الّتي أدّت إلى ظهور حركات اجتماعية تُناضل ضدّ العُنف. **(Butler, 2015a; Ferrari, 2017).**

– ما الّذي كان الرّقيب يُفكّر فيه؟

إنّ الحياة محفوفةٌ بالمخاطر ونحن لا نُواجه درجات مُتساوية من عدم الاستقرار، وهذا الوضع يَشهَد على اللاّمساواة بين أفرادِ النّوعِ الواحد. من المُناسب تَذكير أولئك الّذين لا يَستَمِعون صرخةَ الشّعب أنّ وباء19 Corona Virus لا يُمارس العُنصرية، فهو يُعامِلنا جميعاً على قِدَمِ المُساواة، كُلُّنا تحت تهديد خطرِ الإصابة والجميعُ مُعرّضٌ للموتِ. وسَنُقدّم تحليلاً دقيقًا لفضيحة اللُّقاح. لِنَنْظُر في مثالِ الرّأسمالية الّتي لم تتردّد في رأسملة الأزمة الصِّحية وتعزيزِ الفجوة بين رجالِ السّياسة البُرجوازيّين والعامّة من الشّعب، فأحد السِّيناريوهات الّتي ليست بالغَريبة إطلاقاً على عقلٍ جريءٍ ولا بالمُسْتَبعدة في دولةٍ يَحكمُها الفساد؛ اللّقاح المُضادّ ذات الجَودة الرّفيعة تمَّ استيراد كميّة محدودةٍ منه فقط لكبارِ المسؤولين والسّياسيين. دَعُونا نَتَخيّل عَالَماً حيث حياة بعض الأشخاصِ تُقدَّرُ أكثر من حيوات كلِّ الآخرين. فالدّولة لا تَذرِف الدُّموع إلاّ على بعض الجُثث. وكلُّها أمورٌ تَشهدُ على اللاّمساواة الإنسانية والاضطهاد.

دَعُونا نَنظُر كي نَرى كيف تَمَّ استغلال الأزمةِ الصِّحية Corona Virus 19 لإعادةِ إنتاجِ وتعزيزِ قِوى السّيطرة داخل مَناطِقِ الوباء ووضعِ حدٍّ لتلك المواقف الّتي تُثير غضبَ الحُكومة، ناهيك عن تمريرِ خِطابات سياسيَّة مُعيَّنة فَشِلت في تَمريرِها في الظّروفِ الّتي كان فيها الوعيُ مُنتبِهاً ومُراقِباً.

وقد سَارعت بعض الحُكومات لتَقديمِ عُروضٍ خَيالية للشّركات المُنتِجَة لِلُّقاح تَضمَنُ لها الشّراء الحَصري للمنتوج، وبالتّالي، فهي تُظهِر حِرصَها الشّديد على تَسجيلِ النّقاط السّياسية الّتي ستَضمنُ لها نيل اعترافِ الشّعب أو رُبّما تضمنُ لها إعادة انتخابِها. **(Butler, 2020b).**

طبعاً نقول الانتخاب، غير أنّنا نُميّز بوضوحٍ بين انتخابٍ حقيقيّ؛ نزيهٍ وشفّافٍ وبين انتخابٍ مرئيّ؛ يُؤتى به على أعيُنِ النّاس أولى بنا أن نُسمّيه تعييناً.

أخيراَ، كيف يُمكن تفسيرُ هذه الازدواجية في تقدير الحياة؟

سوف أُحاولُ من خلالِ تَصوُّر الأفعال الاضطهادية الّذي رَسمتُ خُطوطَه أن أُبيّن بعض الطّرائق الّتي قد تُمكّن من فهمِ الكيفية الّتي لا تُبالي بها الدّولة بحياةِ الشّعب.

إنّ المُحلِّلة النّفسية النّمساوية "ميلاني كلاين" "Melanie Klein"، هي الأخرى مُثيرة للاهتمامِ بالنّسبة لنا، فهي تُركّز في تَحليلِها للعُنف على نقدِ منطقِ القُوّة عند "توماس هوبز" "Thomas Hobbes"، وقد وَجَّهَت اهتمامنا نحو مقولتين أساسيتين، هما: العُنف والفردانية.

فالعُنف لا يُشير فقط إلى القُوّة الفيزيائية ولكنّه يَظلّ أيضًا افتراضًا مَطروحًا بِقُوّة في القضايا الاجتماعية كالعُنصرية والطّبقية والتّمييز على أساسِ الجنس. وقد أُعِيدَ تَخصيصُه معنويًّا من طرفِ الدّولة وإضفاء صِفة الشّرعية عليه واعتباره كردّ فعلٍ في حقّ الدِّفاع عن النّفس.

إنّ الذّات المُفتَرَضة في حُجّة الدِّفاع عن النّفس تُؤكّد أنّ الحياة الموجودة تَستحقّ الحِماية والدِّفاع، في مُقابلِ حياة الطَّرف الآخر الّتي لا تَعتَبرُها الدّولة جديرة بالاهتمام، وبالتّالي لا يتمُّ تَسجيل إصابات أو وفاة الآخرين على أنّها خسارة، لأنّ الآخرَ في نظرِ الدّولة لا يُمثِّل روحًا تَستحقُّ حَياتُها التّقدير. وقَبل مُمارسة العُنف تَقوم الدَّولة بتحديدِ القيمةِ الّتي تُنسَب إلى الحياة.

إنّ الدّولة تَعرفُ على من تَذرِف الدُّموع، فهي لا تَبكي مثلاً على أولئك الّذين تُرِكُوا ليَموتوا في البحرِ المتوسّط. وبالتّالي فالإشكال لم يَعُد مُتعلِّقًا بالعنف فقط بل طَرَحَ مسألةً أخلاقيةً أخرى أكثر حَسَاسية، وهي توزيعُ الحُزن.

فالحُزن فيما نرى يجبُ أن يُوزَّع بطريقة مُتكافئة. وهذا هو نموذج اللاّعنف الّذي نكتبُ له والّذي يستمدُّ سُلطتَه الأخلاقية من المُساواة في تَثْمين حياة جميع الجُثث. **(Butler, 2009, 2020a; Maglione, 2021).**

4. خاتمة:

يُمثِّل هذا العمل محطّة حاسمةً وهامّة في تطوير الوعي النّقدي، وهو مُهمٌّ في تاريخ نِضال الشُّعوب ضدّ الحكومات والدُّول ومُطالبتها المُستدامة بظروف عيشٍ جيّدة للحياة ورفضها لجميع خطابات الكراهية. وهو مُساهمة مهمّة في مجال الفلسفة النّقدية وذلك بالنّظر إلى قيمة الافتراضات الّتي يطرحها والّتي تُؤكِّد على الحضور الفعلي لخطاب العُنف والكراهية في الفعل السّياسي.

سَعيُنا لا يَختلف عن سَعْي مدرسة فرانكفورت لِتجاوز خطاب العنف والكراهية واستعمار الذّات والعنصرية، ونحن نَأمل مُتأثِّرين بمُقاربة "إيمانويل لفيناس" "Emmanuel Levinas" في تعزيزِ ديمقراطيةٍ حَسّاسة "Sensate Democracy" والدّفاع عن خطاب الحرّية والمُساواة واحترام الآخر كإنسان وتَقدير حياتِه والاعتراف المُتبادل بقيمة جميع الأرواح والعمل على الحِفاظ عليها. وفُقدان أيّ منها يَتمُّ تسجيله على أنّه خسارة. وهذا هو شكل المساواة الّذي يُلهم أخلاقيات اللاّعنف.

يجبُ على الدّولة أن تتعلّم كيف تَتعايش مع الحرّية بدل أن تَقوم بِقمعِها وتُوافق على منعِ نفسِها من التّدخل في نشاط الجامعة والإعلام والمُؤسّسات الدّينية والقضاء وألاّ تَتّخذ القرار مكان هذه الهياكل؛ عليها أن تَتعلّم من أجلِ المساواة الأخلاقية كيف تُقدِّر الأرواح جميعاً؛ عليها أن تَتعلَّم في مثلِ هكذا الظُّروف أنّ فيروس كورونا لا يُمارس العنصرية، وهذا هو الشّكل الأخلاقي للمُساواة الّذي نَكتُب له ونُدافع عنه بقوّة. وعندما تَكُفُّ عن مُمارسة العنصرية؛ تَكفُّ عن مُمارسة الكذب والخداع والمكر والنّفاق؛ تَكُفُّ عن توزيع الحُزن على الجُثَث بطريقةٍ غير عادلة ومُرضية دون أيّ تلفيقٍ سياسي أو دبلوماسي، حينها فقط يُمكِنُنا تَصوُّر حياةٍ قابلة للعيش.

نحن نُعرب عن استيائنا الشديد نظيرَ تَجريد النشاط السياسي من الأبعاد الخُلقية، لأن هذا يُؤسس للحياة بشكل سِلبي ويَجعلها غير قابلة العيش، نحن نَدعم أولئك الذين يُفكرون بشكلٍ نقدي في العنف الّذي تُمارسه الدولة؛ نَدعم أولئك الّذين يَرفضون المصادقة على إيديولوجيات الحكومة الفاسدة.

إنّ الحرّية الأكاديمية وحرّية التّعبير السّياسي خارج أسوار الجامعة تَتطلّب وُجود هياكل دعم ومؤسّسات ديمقراطية يُشرِف على تَسييرها نُخبة من الفلاسفة يجبُ تَوفُّر فيهم ثلاثة شروط: النّزاهة، الشّفافية والشّجاعة. ومثل تلك المؤسّسات الّتي نَتحدّث عنها يَجبُ أن تَتمتَّع بالحُكم الذّاتي والاستقلالية المُطلقة في تَسيير شُؤونِها وتَتمتّع أيضاً بالقُوّة العادلة والمُتّزنة وسُلطة الخِطاب الّتي تُؤهِّلها لمُقاضاة الحكومة أو الدّولة عندما ترتكب جرماً مُعيّناً. بهذا يبدو وكأنّنا نترجّى "مونتسكيو" "Montesquieu" ليَعود للحياة من جديد...

نحن بحاجة إلى مؤسّسة ديمقراطية عالمية تَفرض رقابةً على الرّقيب القومي؛ تُراقِب نشاط الحكومة والدّولة الوطنية وتَتعهد بِحماية العلماء والمفكّرين والمُبدعين والشّعب من الاضطهاد. ونحن نَعلمُ جيّدا أنّ

هذا يُربِك الحكومة ويُشكِّل تهديداً حقيقياً للسّياسات الفاسدة القومية والوطنية. يُمكنني الآن أن أُرَاهِن أنّه حان الوقت الّذي أَكْبُرُ فيه حتّى أفهمَ لماذا تُصِرُّ القوميات الوطنية على منعِ المنظّمات العالمية من التّواصل مع المواطنين والشّعوب.

إنّ عدم الاستقرار ومُعاناتنا من الاضطهاد شرط يُؤسِّس لترابطنا مع بعضِنا البعض ويَدفعُنا لتَشييد تحالفات مُتعدِّدة الهُويات والأقاليم لمُعارضة عُنف الدّولة ومُواجهة مَخاطر الحياة، وهو سَعيٌ نحو واقعٍ أكثر وعياً وانفتاحاً وعدلاً. وهذا يَفتَرض بطبيعة الحال الانتقال من الإطار القَومي الضيِق نحو الإطار العالمي الأوسع وبناء روابط عابرة للحُدود الوطنية عُنوانها: "العالمية".

كُتِبَ هذا العمل بلُغة واضحة، حتّى وإن كانت شاعِرية في بعض الأحيان فنحن نَتوجّه فيه إلى القارئ بطريقة مُباشرة بسيطة وخالية من الغُموض والتّعقيد. وهو قراءة جَريئَة مُبْتَكَرَة ونقدية لمجموعة واسعة من الافتراضات الحَسّاسة الّتي تَرتبط بالتّجربة المُعاشة، بَيَّنت كيف تُمارِس الحكومة العنف والاضطهاد والعنصرية وكيف يُمكِن لقتلِ الحرّية أن يؤدِّي إلى تلاشي الحياة الجيّدة.

وتَتجلّى القيمة الفلسفية لهذا العمل في التّركيز على صِراعات سياسية ملموسة؛ في تَحمُّسِنا والتِزامنا بالدّفاع عن قضايا الحرّية والمساواة ناهيك عن تَعاطُفِنا الأخلاقي مع أولئك الّذين تَعرّضوا للطّرد أو التّهميش أو الاعتقال ودَعْوَتِنا لِمُشاركة الآخر هُمومه الأنطولوجية دون التّقيد بشرطِ القُرب. كشعورِ أيّ ذاتٍ بمُعاناةِ المُحتَجَزِين في خليج "غوانتانامو" لأجلٍ غير مُسمّى.

وهو عمل مُوصَى به للجماهير عامّة، كَونه يَأتي في لحظةٍ تاريخية هامّة يَشهدُ فيها العالم تَسيُّب شكلٍ جديدٍ من العنف المُؤسَّس على منطق اللاّمُساواة في تَثمين قيمة حياة بعضِ الهيئات دون أخرى. ولهذا كان موضوع الاهتمام الأخلاقي للعمل هو الرّوابط الاجتماعية المتبادَلة بدل الوحدات الفردية. إنّه شيئ يُمكنني أن أُراهن أنّه من الضروري إحياؤه لأجل الباحثين المُعرّضين للخطر؛ لأجل أولئك الّذين يَتعرّضون للمُلاحقات ويُهدّدون بالاعتقال؛ لأجل أولئك الّذين أُجبروا على مُغادرة أوطانهم وتَرك مَواقع عَملِهم.

5. قائمة المصادر والمراجع

1- غليون، برهان، (2007)، نقد السياسة والدولة والدين، المغرب، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي.

2- فوكو، ميشال، (1990)، المراقبة والمعاقبة، لبنان، مركز الإنماء القومي بيروت.

3- مكيافيلي، نيكولا، (*1970*)، *الأمير*، لبنان، منشورات المكتب التجاري للطباعة و النشر و التوزيع.

4- Bakounine, Michel, (1882), Dieu et l'état, imprimerie jurassienne, Genève.

5- Butler, Judith, (2009), Frames of War: When Is Life Grievable?, Verso, London & New York.

6- Butler, Judith, (2015a), Senses of the Subject, Fordham University Press, NewYork.

7- Butler, Judith, (2015b), Notes Toward a Performative Theory of Assembly, Harvard University Press, London; Cambridge.

8- Butler, Judith, (2020a), The Force of Non-Violence: An Ethico-Political Bind, Verso, London & New York.

9- Butler, Judith, (2018), The Criminalization of Knowledge, The Chronicle of Higher Education, Volume and Number; 64. 35. https://www.chronicle.com/article/the-criminalization-of-knowledge/

10- Butler, Judith, (2020b), Capitalism Has its Limits, versobooks. https://www.versobooks.com/blogs/4603-Capitalism-has-its-limits

11- Ferrari, Martina, (2017), Paradoxical Beginnings: Reading Judith Butler's Senses of the Subject, Chiasmi International, Volume, 19. https://doi.org/10.5840/chiasmi20171939

12- Maglione, Giuseppe, (2021), Judith Butler: The Force of Nonviolence: An Ethico-Political Bind, Critical Criminology, Volume and Issue; 29, 2. https://link.springer.com/article/10. 1007/s10612-020-09535-z

13- McGRATH, Larry S, (2009), Reviewed Work(s): Frames of War: When is Life Grievable? by Judith Butler, Comparative Literature Issue, The Johns Hopkins University Press, Volume and Number; 124. 5.

14- Walsh, Mary, (2017), Notes toward a Performative Theory of Assembly, The Review of Politics, United Kingdom, Notre Dame, Volume and Number; 79. 01.